

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢

في شأن منح بدل صرافة لصيارفة الخزائنة العامة والخزانات
الرئيسية والفرعية بالوزارات والمصالح

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٩٥٤ بشأن منح بدل
صرافة للصيارفة ومساعديهم وكبير الصيارفة بالخزائنة الرئيسية بوزارة الخزائنة
الخزانات الفرعية التابعة لها ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٥ بشأن منح
بدل صرافة لصيارفة خزائنة القوات المسلحة ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من فبراير سنة ١٩٥٦ بشأن منح
بدل صرافة لصيارفة خزائن جمر ك الاسكندرية والمحمودية والدخان
والسويس و بور سعيد والقنطرة والاسماعيلية والقاهرة والإنتاج ؛

قرر :

مادة ١ - يمنح صيارفة الخزائنة العامة والخزائنة الرئيسية بالوزارات
والمصالح بدل صرافة قدره ثلاثة جنيهات شهريا .

مادة ٢ - يمنح صيارفة الخزائنة الفرعية بالوزارات والمصالح الذين
يقومون بعمل الصرافة بصفة أصلية طوال الشهر وكذلك صيارفة مصلحة
الأموال المقررة بدل صرافة قدره جنيهان شهريا .

مادة ٣ - يكون تحديد الخزائنة الرئيسية والفرعية بالاتفاق بين الوزير
المختص ووزير الخزائنة .

مادة ٤ - لا يسرى على هذا البديل النص الخاص بالخصم الوارد بقرار
مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ .

مادة ٥ - تلغى جميع القرارات السابقة بتقرير بدل الصرافة .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار بالجمهورية الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ شعبان سنة ١٣٨١ (٣١ يناير سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧١١ لسنة ١٩٦٢

بإنهاء بعض تدابير الحراسة على أموال الرعايا الألمان

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الأمر رقم ١٥٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالاتجار مع
الرعايا الألمان والإيطاليين وبالتدابير الخاصة بأموالهم ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ بشأن حالة رعايا الدول التي
كانت محاربة ؛

وعلى القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٧ بالموافقة على الاتفاق الخاص
بالتعويضات الألمانية وبإنشاء وكالة لتعويضات الدول المتحالفة
وباسترداد الذهب النقدي المحرر في باريس في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٧ باصدار الاتفاق الخاص
بالتعويضات الألمانية وبإنشاء وكالة لتعويضات الدول المتحالفة
وباسترداد الذهب النقدي والموقع بباريس في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ؛

وعلى الاتفاق المبرم بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية ألمانيا
الاتحادية في بون في ٤ من يوليو سنة ١٩٦١ ؛

قرر :

مادة ١ - يرفع الحظر المنصوص عليه بالأمر رقم ١٥٨ لسنة ١٩٤١
والمادة "٥" من المرسوم بقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ المشار إليهما من
أرصنة حسابات الأشخاص الطبيعيين من رعايا جمهورية ألمانيا الاتحادية
التي لا يزيد كل منها عن ٣٧٥ جنيه مصري .

مادة ٢ - يحتفظ الحارس العام على أموال رعايا الرخ الألمان
ومعاونيه بسلطة إدارة أموال الرعايا الألمان المشار إليها في المادة
الأولى من هذا القرار لحين اتمام تسليمها إلى أصحابها أو وكلائهم وفقا
للإجراءات التي يصدرها وزير الاقتصاد والحارس العام كل في حدود
اختصاصه .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،
ولو وزير الاقتصاد أن يتخذ جميع التدابير التي يراها لازمة لتنفيذه ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ شعبان سنة ١٣٨١ (٣١ يناير سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر